



المدى / وكالات

تحذير أمريكي إلحاح إيران وكوريا الشمالية

بوش يؤكد أن واشنطن وحلفاءها سيفعلون ما بوسعهم لمنع البلدين من تطوير أسلحة نووية

المدى - وكالات

وجه الرئيس الأميركي جورج بوش في سانتياغو تحذيرا إلى إيران وكوريا الشمالية اللتين ادريجها في محور الشر، مؤكدا أن الولايات المتحدة وشركاها في آسيا والمحيط الهادئ سيفعلون ما بوسعهم لمنع البلدين من تطوير أسلحة نووية.

وحتى قبل بدء القمة بين قادة الدول الـ١٢ الواقعة على المحيط الهادئ، كشف بوش طابع الاجتماع التي تهيم عليها إلى حد كبير قضايا انتشار الأسلحة النووية و"الحرب على الإرهاب" التي تشنها واشنطن منذ اعتداءات ١١ ايلول ٢٠٠١.

واعترف رئيس الوزراء الكندي بول مارتن بان الموضوع الرئيسي للقمة هو "الامن" بينما كان المنتدى مخصصا مبدئيا للملفات الاقتصادية وتحديث المبادرات العالية. لكن مارتن قال انه "لا يمكن فصل القضيتين". وأكد بوش "اهمية ان تدرك الحكومة الإيرانية أننا قلقون من نياتها ولتقوون جدا من المعلومات التي تدل على أنهم يسعون إلى تسريع إنتاج مواد يمكن أن تؤدي إلى (إنتاج سلاح ذري".

وكان دبلوماسيون صرحوا لوكالة فرانس برس ان إيران تنتج وقود اليورانيوم الذي يمكن ان تستخدم لاسلحة ذرية، قبل ايام من دخول حظر تمهدت طهران بتطبيقه، حيز التنفيذ.

وصرح وزير الخارجية الأميركي كولن باول انه "اطلع على بعض المعلومات التي تشير" إلى ان الإيرانيين يعملون "بنشاط" على تقنيات لتزويد رؤوس نووية على قذائف. كما عبر بوش عن قلقه لخطة كوريا الشمالية التزود بأسلحة نووية، ويعد مشاورات مع قادة روسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية في سانتياغو، أكد بوش ضرورة تبني موقف موحد في مواجهة نظام بيونغ يانغ لدفعه إلى التخلي عن طموحاته النووية.

وقال الرئيس الأميركي في خطاب "استطيع ان اقول لكم بعد ان زرت الدول الأخرى التي تساهم في هذا الجهد المشترك ان الإرادة قوية والجهود متحدة والرسالة إلى (الرئيس الكوري الشمالي) كيم جونج ايل واضحة: عليه التخلي عن برامج التسلح النووي".

بسبب دعوته لرئيس الوزراء بالاستقالة

الحكم بالسجن على عبد الهادي الخواجه عاما واحداً وسط احتجاجات جماهيرية عارمة

احتجاجات جماهيرية عارمة

المنامة (اف ب)

حكمت المحكمة الجزائية الثانية في المنامة أمس الأحد بالسجن عام واحد مع النفاذ على الناشط في حقوق الإنسان عبد الهادي الخواجه الذي حوكم بتهمة "التحريض على كراهية النظام"، حسبما ذكر صحابي في وكالة فرانس برس.

ولم يكن الخواجه حاضرا في الجلسة القصيرة التي أعلنت فيها المحكمة ان القاضي سيد محمد الكفراوي "قرر حبس الخواجه سنة واحدة مع النفاذ". كما قرر القاضي "رفض الطعن الدستوري في مواد قانون العقوبات التي يحاكم بموجبها الخواجه".

وقد قاطع محامو الدفاع الذين راوا ان المحكمة "مخالفة للدستور"، الجلسات الاخيرة للمحكمة الجزائية بما فيها تلك التي تقدمت اليوم الاحد.

وكان احد هؤلاء المحامين محمد احمد رأى في ٢٠ تشرين الاول الماضي ان "المادة ١٦٥ من قانون العقوبات التي ينهم الخواجه بموجبها بالتحريض على كراهية النظام، مخالفة للمادة ٢٣ من الدستور المتعلقة بحرية التعبير".

وتجمع عشرات من المحتجين اليوم الاحد خارج المحكمة، وقد تلقوا نداء الحكم الصادر على الخواجه بهتافات تطالب باستقالة رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة.

وقد رفعوا لافتات تطالب بالافراج عن الخواجه وتدين سياسة الحكومة البحرينية، وكتب على احدى اللافتات "امي دولة قانون او عصاية سراق".

ورأت زينب الخواجه زوجة الناشط في حقوق الإنسان ان الحكم "جانر" والقوانين التي حوكم على اسأها عبد الهادي الخواجه "جانرة". وأضافت "ان نستأنف الحكم لان عبد الهادي لا يريد ذلك لانه يعتقد ان القوانين جانرة ولن يحظى بمحاكمة



عادلة". وكان الخواجه اوقف في ٢٤ ايلول الماضي بعد ان دعا إلى استقالة رئيس الوزراء خلال ندوة عن الفقر نظمها مركز البحرين لحقوق الإنسان.

ونفى عند بدء محاكمته في ١٦ تشرين الاول الاتهامات "بالتحريض على كراهية النظام". والخواجه هو نائب رئيس المركز البحريني لحقوق الإنسان الذي حلته الحكومة في ٢٩ ايلول "لمخالفته القانون حول الجمعيات".

منطقة المحيط الهادئ ولنشر السلام في العالم".

وكانت كوريا الشمالية قاطعت الجولة الاخيرة من المفاوضات السداسية (الكوريتان وروسيا والصين والولايات المتحدة واليابان) بانتظار نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية لأن المرشح الديمقراطي جون كيري معروف بميله إلى اجراء حوار ثنائي في هذه القضية.

من جانبها أكدت صحيفة نيويورك تايمز في افتتاحيتها ان اجتياح إيران سيكون خطأ -كارثيا-. مشيرة إلى ان التصريحات الاخيرة الصادرة عن ادارة بوش بشأن إيران تذكر بتلك التي سبقت شن الحرب على العراق.

وجاء في افتتاحية الصحيفة: نامل ان يكون الرئيس بوش استخلص العبرة من المغامرة العراقية وادرك مخاطر الاستناد إلى معلومات خاطئة من أجهزة الاستخبارات لاختلاق انطباع زائف بوجود خطر داهم يحدق بالامن القومي-.

ورأت الصحيفة ان -اجتياح إيران، الدولة التي يقارب عدد سكانها سبعين مليون نسمة، سيكون خطأ كارثيا-.

فتوح يهدد بإلغاء الانتخابات الفلسطينية

إذا لم يشارك أهالي القدس فيها

الانتخابات الرئاسية القادمة-.

وطالب فتوح كذلك بضرورة - وقف العدوان الإسرائيلي وإزالة الحواجز العسكرية (بين المناطق) والعودة إلى حدود ٢٨ ايلول ٢٠٠٠ (اي قبل اندلاع الانتفاضة الحالية) حتى تتمكن من إجراء الانتخابات-.

واوضح -ان لجنة الانتخابات لم تبلغه بان احدا قد رشح نفسه السبت للانتخابات الرئاسية-.

وقد أعلنت لجنة الانتخابات المركزية السبت فتح باب الترشيح لانتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية المقررة في التاسع من شهر كانون الثاني المقبل.

من جهة ثانية اوضح فتوح انه التقى السبت في غزة ممثلين عن الجبهتين الشعبية والديمقراطية وجهة النضال الشعبي وحزب الشعب.

من جهته قال عباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ان فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية -تنازل- لمحمود عباس عن رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة وانتقد بشدة محمد دحلان وزير شؤون الامن الداخلي السابق.

اعلن الرئيس الانتقالي للسلطة الفلسطينية روجي فتوح ان الانتخابات الرئاسية الفلسطينية المقررة في التاسع من شهر كانون الثاني المقبل لن تجري -إذا حرم أهالي القدس- من المشاركة فيها.

وقال فتوح في مؤتمر صحافي عقده في مقر المجلس التشريعي في غزة -لن تكون الانتخابات اذا منع او حرم أهالي القدس من المشاركة فيها-.

وطالب فتوح المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأميركية ب-الضغط على إسرائيل لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في الانتخابات- مشيرا إلى ان الانتخابات التشريعية ستكون قبل منتصف العام القادم.

واضاف فتوح -لا يوجد تزامن بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية... فيحكم المرسوم الرئاسي الذي اصدرته والقانون الفلسطيني فالأولوية لانتخاب رئيس السلطة-.

واعلن فتوح الذي تولى الرئاسة بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات لمدة سنتين يوما بحسب القانون الاساسي للسلطة الفلسطينية انه -لن يرشح نفسه في

تقديم موعد مفاوضات السلام السودانية بين طه وقرنق وعنان التقى البشير



السلام وتؤكد له ان الخرطوم تأمل الآن في اسراع المحادثات المتعلقة بدارفور لانتهاء منها بحلول نهاية العام، وقال عنان انه يتوقع أن يكون الأمل في الاستفادة من السلام هو الدافع للحكومة السودانية، مشيرا إلى أن الأمم المتحدة والبنك الدولي وآخرين تعهدوا بإعداد خطة لإعادة إعمار البلاد ربما لتكلفت عشرات الملايين من الدولارات إذا تحققت السلام.

الحركة الشعبية لتحرير السودان خطيا بتوقيع اتفاق سلام قبل نهاية الشهر القادم وذلك خلال اجتماع لمجلس الأمن الدولي في العاصمة الكينية نيروبي.

وكان الطرفان المتنازعا أعلنوا انهما قريبان جدا من توقيع اتفاق سلام شامل وأكد الجيش الشعبي لتحرير السودان انه سيتم التوصل إلى اتفاق خلال الأيام التي ستلي استئناف المفاوضات.

من جهة أخرى، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق سريع للسلام في منطقة دارفور بغربي السودان بعد أن توصلت الخرطوم والمتمردون الجنوبيون إلى اتفاق منفصل للسلام.

وقال عنان إنه التقى الرئيس السوداني عمر البشير في دار

نسيج الإخبارية تيروبي-دار

السلام أعلن أن مفاوضات السلام بين نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه وزعيم حركة التمرد الرئيسية في الجنوب جون قرنق سوف تستأنف قبل خمسة أيام من الموعده المقرر بهدف توقيع اتفاق سلام قبل حلول نهاية العام الجاري.

وقال كبير الوسطاء لازارو سومبيو ان الزعيمين اللذين كان يفترض أن يستأنفا المفاوضات في ١١ كانون الأول وفقا في نهاية الأمر على تاريخ السادس من كانون الأول مشيرا إلى أن طه وقرنق سيصلان إلى كينيا في الخامس من الشهر القادم وستبدأ المفاوضات في اليوم التالي.

، وقد تعهد طه الذي يرأس وفد حكومة الخرطوم وقرنق زعيم

دعم عسكري واقتصادي امريكي لإسرائيل وباكستان وأفغانستان ومصر

واشنطن (اف ب) تبني الكونغرس الأميركي ميزانية تبلغ ٣٨٨ مليار دولار وتشمل تمويل عدد من برامج الحكومة الفدرالية خصوصا في السياسة الخارجية، تنص خصوصا على زيادة كبيرة للمساعدات لباكستان وافغانستان.

وقد تبني مجلس الشيوخ ٦٥٥ صوتا مقابل ثلاثين هذه ميزانية بعد ان وافق عليها مجلس النواب نهار السبت بـ٤٤٤ صوتا مقابل ٥١.

وتتضمن هذه الميزانية التي تعكس الأولويات الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة ٣٠٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية لباكستان من اجل تعزيز قدرات قواتها المسلحة، في ما يبدو مكافأة على الدعم الذي قدمه الرئيس

الباكستاني برويز مشرف في مكافحة حركة طالبان في أفغانستان المجاورة ومطاردة اعضاء تنظيم القاعدة.

وكانت الحكومة الفدرالية الأميركية ابلفت الكونغرس اخيرا انها تفكر في تزويد باكستان بمعدات عسكرية بقيمة ١.٣ مليار دولار من بينها ثمانية طائرات "بي-٣ سي اوريون" لمراقبة السواحل والحدود من اجل تعزيز مكافحة المجموعات الارهابية وتهريب المخدرات.

وقال مسؤولون في وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) ان باكستان تسعى ايضا للحصول على الفتي صاروخ "تاو-١٢" المضادة للدبابات التي خصصت في السنة المالية ٢٠٠٤ التي انتهت في الاول من تشرين الاول الماضي.

ضمن حملتها لمكافحة الإرهاب

باكستان تعثر على مخبأ رئيس للمذخيرة بوزيرستان

بيشاور، باكستان ((CNN)

عثرت القوات الباكستانية، على مخزن ضخم للمذخيرة في إقليم وزيرستان، في جنوب باكستان، الذي يشهد عمليات عسكرية تشنها القوات الحكومية منذ أكثر من عام، ضد فلول نظام طالبان وتنظيم القاعدة.

وقال مسؤول محلي في الإقليم انه لم يتم توقيف أحد في عمليات الدهم، وبقول باكستان، التي تعد من أبرز حلفاء الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، إن المات من المقاتلين من وسط آسيا وأفغانستان

بجانب عرب يختبئون في المناطق الجبلية في إقليم وزيرستان.

وترجح إسلام آباد ان المنطقة الوعرة ربما توفر أيضا ملاذاً آمناً لزعيم تنظيم القاعدة أسامه بن لادن وساعده الأيمن، أيمن الظواهري. وفضت إسلام آباد، التي تنشر قرابة ٧٠ ألف جندي في المناطق الحدودية، سلسلة من العمليات العسكرية في المناطق الحدودية خلال العام الحالي، وأسفرت العمليات عن سقوط أعداد من القتلى من بين القوات الحكومية والمليشيات إلى جانب المبدنيين.

قوانين بريطانية جديدة لمكافحة الإرهاب

لندن (اف ب)

اعلن وزير العدل البريطاني ديفيد بلانكيت ان الحكومة البريطانية تعترم اصدار قوانين جديدة لمكافحة الارهاب تنص خصوصا على اقامة محاكم خاصة لمحاكمة المتهمين بارتكاب اعمال ارهابية.

وقال بلانكيت ان بين هذه الاجراءات التي لا يمكن ان تدخل حيز التنفيذ بدون فوز الحكومة العمالية التي يقودها توني بلير في الانتخابات التشريعية المقررة في ٢٠٠٥، السماح بتسجيل الاتصالات الهاتفية بصمتها ادلة يمكن ان تعرض على المحاكم، وأكد ان الحكومة تفكر في امكانية تنظيم محاكمات خاصة في قضايا الارهاب بحضور القضاة وحدهم بدون هيئة

مخلفين. وأوضح ان القوانين الجديدة ستسمح ايضا باستخدام المعلومات التي يتم جمعها من المحادثات الهاتفية كأدلة صالحة امام محكمة، بعد مشاوره أجهزة الاستخبارات.

وكانت اجهزة الامن البريطانية تعارض هذا الاجراء لأنه يمكن ان يكشف امام محكمة عمليات سرية.

من جهة أخرى، قال بلانكيت ان الاشخاص الذين لا يرتكبون جنحا لكن يشتبه بانهم يعدون عمليات ارهابية يمكن ان يخضعوا لتقيود تفرض بقرار قضائي تمنع مثلا استخدام بعض الانظمة المصرفية المرتبطة بالارهاب و شبكة الانترنت.